قال استبشر به فاوضح اي فهما وضح في اليد كالدليل على الجواز وبهما اي
اي بترك الانكار والاستبشار يندفع الشافعي في القيافة اي في اثبات
كونها مستندة الى اسباب مشتركا جنسا في ذلك وهي الاهتداء الذي يقال قاف
الاثر يقوفه اذا اهتدى له والقافة جمع القائف وهو من يعرف الاثار ويتبعها
ويقتفيها كالقيافة غلط شهر ومنهم من ذكر عمر رضي الله عنه قصة
المجزز المدلجي وروي انه مر بزيد بن حارثة واسامة وقد تاما في قطيفة
وغطيا رؤسهما وبدت اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من
بعض فلما ذكرت القصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سر بذلك سرورا عظيما
وسببه ان اسامة كان اسود وزيد كان ابيض وكان المنافقون يطعنون
في نسب اسامة فلما سمعت المجزز المدلجي يزيد سر عليه السلام بذلك
ودخل على عائشة واسارير وجهه تبرق من الفرح فقالت عليه ما رسول
الله انت احيانا تقول القول

واذا نظرت الى اقدمه وجهه يرقة كبرق المعارض المتهلل

فقال لها الم تري المدلجي ان زيدا مسرور على اسامة بن زيد وحكى لها القصة
وردت على الشافعي بان ترك الانكار كما سلم انه يكون لطريق اخر
استند اليه المدلجي في قوله الحق جقا بل لموافقته الحق في العقد دون الطريق
اذ الشرع كان جاء بالغاء اسامة يزيد فصار كما لو قال قافة هذه الاثار
لعلان يعرفونها اليها لكان وديعة ثابتة عليها فلو قرر الشارع مثل هذا التوكيل
على قوله لم يكن حكما بالقافة المستندة في مجال القراع والاحتياج الى اقامة البينة
ولا نسلم ان الاستبشار الحاصل من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع
قول المدلجي لا لاجل حقيته طريقته اذ المعلوم انه لا لزوم الحكم لان رجوع
الحزب الى اقوال القافة معلوم لا ينكر فلما اقر المدلجي وهو قافي هو قافيهم ما يكنهم
سر مما سألهم واجيب عنها بان تركه انكار عليه السلام واستبشاره كما
كان على حقية المقرر به لان على حقية طريقة ثبوته اذ لا يجوز اقراره على باطل بين يديه منكر وان وافق الحق ولا الاستبشار لانه بهما رجحان جواز
طريقته لا استحالة جواز الشيء دون طريقه واذا لم يكن على قول المدلجي حجة
استبشاره على حقية طريقته وهو الذي فهمه وقد يجاب بان قول المدلجي

قد عرف حقيته الخلق من غير طريق المقرر فلم يكن سكوته صلى الله عليه وعلى آله
وسلم واستبشاره لاثبات حكم حتى يلزم من اثباته لها رجحان طريقته لا لزام
منافقي العرب واد حاض مقالتهم وطعنهم في البين واهله بالكتم سواه
ولا ملزم انكارها اي القيافة لظهور انها ليست طريقا شرعية ويدل على ذلك
انها لو كانت طريقا لما سكت عنها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع تكرر غمز المنافقين
في نسب اسامة وقصدهم بذلك اذاه صلى الله عليه وآله وسلم وتكذيبه في الحاقه
اسامة بزيد ولطلبها اشد الطلب ولما سكت عنها وقام بطلبها مع الحاجة اليها
علم انها ليست طريقا شرعيا فلم يجز انكارها وحكم بحق في قيافة كحكم
كافر في مضيه الى الكنيسة مما علم ان الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم سكت له
على الاجمال لما اشتهر من سعيه في اماته طرق المشركين وقعده عن منازعتهم وعلو
شانه عن سلوك طرقهم وتتبع اثارهم

المقصد الثالث في الاجماع

الاجماع في اللغة العزم وسنه قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم اي اعزموا
وسنه قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل اي لم يعزم
بعزم ويقطع بالنية والاجماع اتفاقه قولهم الامر اجمع الامور على كذا اي اعزمها
وهو في اصطلاح اهل الشرع نوعان عام للامة وخاص بعضها الاول اتفاق
المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعده في عصر على امر وقوله
اتفاق المجتهدين مثل اتفاقهم اعتقادا او قولا وفعلا وتركا وتقريرا فخرج اتفاق
اذ لا يعتد على الاصح بمخالفة ولا موافقة وقوله من امة محمد صلى الله عليه وعلى آله
وسلم يخرج المجتهدين من ارباب الشرائع السالفة واما الامامية فهي سواد
خلاف نطلع عليه قريبا انشاء الله تعالى وقوله بعده يخرج اتفاقهم في عصره
اذ لا يعتد بموافقتهم ولا بمخالفتهم وان تقدموه وان خالفهم فلا اعتبار بقولهم
وقوله وقوله في عصر معناه في عصر فيندرج فيه اتفاق مجتهدي كل عصر وقوله لهم يرد
لو هم انه لا ينعقد الا باتفاق مجتهدي كل عصر الا عصابة الى يوم القيمة
لعموم لفظ المجتهدين فيفهم منه ما هو الحق من عدم اشتراط انقراض العصر وجوازا
بعقاده بعد الخلاف كما يجيء انشاء الله تعالى وقوله على اي سبيل اتفقوا كالصلاة والوثن
والبيوع كبيع الجيوش والحروب وامور الوغية والعقلي الذي لا سبيل فيه
محسنه عليه والاول مستند عليه والاخران مختلف فيهما والصحيح ان كلا انشاء الله